موقف العلمانية في الفكر الإسلامي

م. د. ديمة عبد الله أحمد

الجامعة العراقية/ كلية التربية للبنات

قسم التاريخ

الخلاصة:

مما تقدم ايضاحه نستخلص أن موقف العلمانية في الفكر الإسلامي تباين حسب التوجهات الفكرية والتيارات الاسلامية والليبرالية والقومية واختلف هذا التباين في حدته تبعاً لمرجعية التيارات، ونستطيع القول:

- إن العلمانية مفهوم غريب عن دولة العرب والإسلام فهي تعني الفصل بين الدين والدولة على الرغم من تنوع تعريفها واستدلالها اللفظي. إذ جاءت في بيئة مغايرة تماماً عن البيئة العربية الإسلامية فالتصادم بين الكنيسة والحاكم في أوربا وما ولدته من آثار وأشاعته من مخاوف انعكست على بلورة أفكار رافضة لتدخل السلطة الدينية بالسلطة السياسية وتحجيم دور البابا والكنيسة مع تزايد حركات التنوير والأفكار القومية التي سادت في أوربا فترة عهد الاصلاح الديني وتنامي التيار الليبرالي فيها مع دعوات تبني المساواة والمواطنة وشيوع هذه المبادئ في الفكر الغربي.
- الانفصام بين العلم والدين في أوربا وانشاء محاكم التفتيش لردع العلماء وتكبيل العقلية الاوربية باغلال الكفر والالحاد والتعذيب مما اسفر عن خصومة شديدة بين العلم والدين فاتجهت أوربا بذلك اتجاه مادياً بحتاً وهو ما لا نلاحظه في الاسلام.

فالاسلام لا يعادي العلم وانما اقام حضارة علمية دينية ولا فصل بين الدنيا والاخر أي (الواقع المادي) فانه يرتكز إلى المعرفة وبحث عليها ويوائم بين متطلبات الحياة. فكل شأن من شؤون الحياة ينبغي ان يكون وفق دين الله حتى تكون الحياة اسلامية.

فالاسلام يدعو الفكر البشري إلى التدبر والتفكر والنظر والاعتبار والتطبيق والعلم في واقع الحياة وفق الحقائق الكبرى التي جاء بها الدين في إطار ثابت يرتكز على المقومات والقيم التي جاء بها الإسلام من هذا المنطلق رفض الفكر الاسلامي- العلمانية- لتأكيده على أن الإسلام يمثل الطابع الروحاني والمادي معاً، ولم تقتصر الشريعة

الاسلامية على جانب العبادات فقط وإنما شملت المعاملات ايضاً وجاءت بنصوص بينية وافرة لتدعم حقيقة الانسجام والبناء الفكري والحضاري والقيمي للحياة على وفق تصور الاسلام، فاستحالة عزل الدين عن الدولة، وهذه الرؤية نابعة من شمولية الشريعة الاسلامية- فضلاً عن ان العلمانية تدعو إلى حذف قطاع اصيل في الفكر الانساني وهو الدين.

- الاتجاه المؤيد للعلمانية: تبنته التيارات الليبرالية والقومية في الفكر العربي مستدلة على ان ازمة المجتمع العربي الإسلامي هي ازمة حضارية قيمية مقابل التطور التقني (والحضاري) للغرب في نفس الوقت الذي تعترف فيه هذه التيارات بالحضارة العربية الإسلامية وتناغمها من خلال اطر فكرية معبرة عن اصالة التراث والبيئة العربية الاسلامية. علاوة على ذلك قدمت التيارات الليبرالية حلولاً اسلامية امتازت بـ:
- الاعتراف بالتعدد الحضاري في إطار الوجود الإسلامي ونبذ الفكر الالحادي فمقابله يقف التخلف ويتوافر ذلك بالاستقلال العلمي لا التبعية ولا الانعزالية.
- تعايش المذاهب في الحياة الاسلامية والاستفادة من الاثراء الفكري والحضاري.
- اقامة الدولة الاسلامية المستنيرة إلى رضاء المحكومين بعيداً عن الاستناد إلى الحق الالهي كما كان معمولاً في أوربا.
- المساواة بين ا تباع الاديان المختلفة في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والشخصية لدحض الافتراءات على الشريعة الاسلامية (حماية الاقليات).
- الاعتماد على العقلانية لتدبير أمور الحكم والاسلام حسم هذه المسألة في اصراره على المنهج العلمي في فهم الطبيعة.
- تنامي موجات الفكر الإسلامي في كافة الاصعدة الفكرية والسياسية والاقتصادية فهناك نهضة اسلامية تتزعمها الحركات الاسلامية والمنظمات ويقودها مفكرون عرب اسلاميون وهي قبل كل شيء امتداد لفكرة القادة المؤسسين للنهضة الاسلامية الحديثة والمعاصرة امثال الافغاني، محمد عبده، رشيد رضا، حسن البنا، محمد باقر الصدر وبدت تباشير هذه النهضة في الوطن العربي الإسلامي بقيام مؤسسات إسلامية اعلامية ومراكز بحوث وجامعات إسلامية.

المقدمة:

تعد العلمانية من المصطلحات الحديثة (الجديدة) على الفكر السياسي العربي عامة والاسلامي خاصة، فمنذ نشأتها في القرن السابع عشر الميلادي لم تحدد بتعريف دقيق يؤطر ابعادها الفكرية.

اذ تناولتها الكتابات حسب اتجاهاتها فهي في الفكر العربي مثلاً واستناداً للنصوص الفكرية الغربية تختلف عنها في الفكر الاسلامي، لذا فإن اهمية موقف العلمانية في الفكر والإسلامي تنحدر من الأطر المعرفية والفكرية التي رافقت ورود هذه الأفكار الجديدة على الفكر العربي والإسلامي فالعديد من التساؤلات التي أثارها الباحثون والكتاب حول المعنى الاصلي لمصطلح (العلمانية) والغاية منها، هل هي تدعو إلى الرقي والتقدم، كما هو حاصل في الغرب نقلاً ام انها ترمز إلى انفصال الدين عن الحياة وبصورة ادق عزل الدين عن السياسة؟. أو هل بالامكان عزل الدين عن الحياة في تصور الفكر الاسلامي؟ أم ان هناك وجهة نظر أخرى حول هذا الموضوع؟.

فالمعنى الظاهر لكلمة العلمانية تشير إلى تبني العلم لذا فلا تعارض بينها وبين الإسلام الذي يعد من اهم المقومات التي احترمها الإسلام ودعا إليها فهل هي بالفعل كذلك، تعني العلم وبناء الحياة على أسس منطقية ام ان لها معنى اخر ترمي اليه في توحيد النصوص الفكرية العربية والاسلامية.

وتُعد أوربا الموطن الأول لنشوء العلمانية، وهي انعكاس لحركة الاصلاح الديني التي أدت دوراً مهماً في صياغة الرؤية الأوربية للنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب ان تسود في الانظمة والمجتمعات الاوربية والغربية. فتعتمد العلمانية تبعاً لهذه الرؤية على فصل الكنيسة عن السلطة السياسية وظهورها جاء كرد فعل للاستبداد الكنسي ورجال الدين في أوربا وادعاء منهم بما ليس لهم (صكوك الغفران) وكونهم حجر عثرة في طريق الاكتشافات العلمية والابداعات الفكرية وخشية العلماء من عذاب الكنيسة.

وبالعودة إلى موضوع بحثنا موقف العلمانية في الفكر الاسلامي، وبالنظر لأمتداد هذا الفكر بالمنطقة العربية (الفكر الاسلامي) سأتناول بعض المفكرين في إطار المنطقة واتجاوز بذلك التحديد الجغرافي، نلاحظ الاهتمام المتزايد بهذا المصطلح- العلمانية- مع ما تمثله من جوانب مفاهيمية مختلفة جاءت لتأخذ موقعاً جديداً في مسار التطور الفكري والسياسي يضاف إلى الاصلاحات السياسية المطردة على العالم العربي سيما ما يتعلق منها بالحقوق السياسية للأقليات الدينية وامكانية التعايش والاستقرار بين المظاهر

الحضارية والثقافية والدينية المتنوعة، والتمتع بنظام ديمقراطي عقلاني، هذا اذا ما قصدنا بالعلمانية المساواة بين المواطنين بغض النظر عن هويتهم الدينية، لذا فإن العلمانية تعد من أسس النظام الديمقراطي.

إن طرح العلمانية ومفهومها في الفكر الإسلامي يتطلب تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث: أهتم الأول منها في إيضاح هذا المصطلح وتفسير المفاهيم والعوامل الدافعة لنشأتها، ويبيّن المبحث الثاني الأتجاه الرافض لها في الكتابات الفكرية الإسلامية وتشويه حقيقة البناء الفكري الإسلامي ومرجعية الانتماء الديني الذي تقوم عليه الهوية الاسلامية. في حيث جاء المبحث الثالث بدراسة موقف الاتجاه المؤيد للعلمانية.

المبحث الاول

تعريف العلمانيـــــة

أثيرت بعض الباحثين والكتّاب العديد من التساؤلات حول مفهوم العلمانية وتباينت الآراء الفكرية بشأن مدلولها اللفظي والمعني. فالبعض منها ذكر أنها اشتقاقاً من العلم فهي علمانية والبعض الآخر ذهب إلى القول بانها تشير إلى العالمية. أي الإنسان الذي يحمل تفكيراً موضوعياً مدنياً وليس آخروياً دينياً[1]. ومرد ذلك للربط بين العلم والتحرر من الاستبداد الكنسي في أوربا حيث أن حركة الاكتشاف العلمية لم تبدأ الا بعد التحرر من سيطرة الكنيسة ورجال الدين فكان الصراع بين الكنيسة والدولة، صراعاً بين العلم والنظريات العلمية الجديدة وبين الدين[2].

وفي خضم هذا التجاذب الفكري بين المعاني المختلفة للفظ (العلمانية)، نستطيع القول: إن اصل اللفظة تعبير عن عبارة (Secularism) المستمدة من كلمة (Seculaum) ولا تمت بصلة إلى كلمة العلم في اللغة الانكليزية (Science) فهي كما وردت في (الانسكلوبيديا): حركة اجتماعية تهدف إلى إبعاد الناس عن الاهتمام بالحياة الاخرة وتوجيههم نحو الاهتمام والانهماك بالشؤون الدنيوية..، حتى تطورت وأضحت مضادة للدين والكنيسة[3].

وجاءت كلمة (Secularism) في موسوعة المورد بأنها: "النزوع إلى الاهتمام بشؤون الحياة الدنيا"[4].

والمفارق ان العلمانية في الكتابات الغربية جاءت بمصطلح (اللائيكية) أي عامة الناس لتمييزهم عن الاكليروس أي الكهنوت فاللائيكي هو كل من ليس كهنوتياً أي من لا ينتمي إلى رجال الدين[5].

وفي تعريف آخر للعلمانية تشير إلى استقلال دستور الدولة وسائر تشريعاتها وانظمتها عن الاعتبارات الدينية والمذهبية[6].

فالعلمانية مما تقدم ترمز إلى كل ما هو دنيوي، مادي، وبعيد عن التوجهات الدينية، أي فصل الدين عن الحياة.

اما عوامل نشوء العلمانية في أوربا فحددت عصر التنوير، فظهور الكنيسة المسيحية كمؤسسة مستقلة عن الدولة لها الحق في حكم الجنس البشري في نطاق الشؤون الروحية، عُد أخطر حدث ثوري في تاريخ أوربا الغربية[7]، فهي لم تتحقق الا بعد تنازع السلطة بين الدولة والكنيسة واستبداد الأخيرة بصورة مطلقة وتقييد الحريات الفكرية ومصادرتها فأصبحت أداة القتل بأبشع صوره مفردة تعامل الكنيسة، الأمر الذي حدا بانطلاق أفكار جديدة، مطالبة بفصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية: "إن فصل الدين عن الدولة في أوربا يساوي انحسار رجال الدين في سلطانهم على الدولة- ولا يساوي أن هناك قوانين نصرانية وجاءت العلمانية فأزاحت هذه القوانين ووضعت قوانين وضعية بدلاً عنها"[8]، فلم يعد هناك صكوك غفران ولا محاكم تفتيش ولا الحرمان من المغفرة[9].

وتشير أغلب الدراسات الفكرية إلى أن ظهور العلمانية كان في العصر الوسيط الذي يمتد من الربع الأخير للقرن الخامس الميلادي وحتى نهاية القرن الخامس عشر من فترة ذروة التسلط الكنسي واستبداد رجال الكنسة وظهور حركات الاصلاح الديني[10]، والتجديد الفكري لهذه الحركات مثل مارتن لونر- الذي دعا إلى استقلال السلطة السياسية وامور الحكم عن السلطة الدينية وظهور الدولة القومية لذلك اعتبرت العلمانية في هذه الفترة حدثاً مهماً اتسمت أبعاده الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بالتجاذبات المعرفية في أوربا فحسب وإنما امتدت لتشمل ذلك في إطار الفكر السياسي.

وقد صاغت معطيات عدة على الاصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ظهور العلمانية وسيادتها في المجتمعات الاوربية، تستند هذه المعطيات على حقيقة واحدة مفادها، أن الإنسان هو محور الكون والفلسفات المادية المنادية بهذه الرؤية الفكرية، والإقرار بالمعارضة للدين والله والاستعاضة عنه بفكرة العقل العملي للانسان أي جعل الإنسان وعقله أساس الأخلاق الإنسانية[11].

ونتج عن هذا التطور الفكري في الموقف من الإنسان ووجود الله بروز أنواع متعددة من العلمانية وفقاً للاقرار بوجود الله من عدمه، من هذه الأنواع[12].

- **العلمانية الجزئية:** تعتمد على التعامل مع الواقع الفكري برؤية جزئية مثلاً انها تعنى في علم السياسة فصل الدين عن السلطة السياسية، أي إبعاد الدين عن بعض جوانب الحياة بمعنى فصل الدين عن الدولة، فهذا النوع من العلمانية، لا ينكر وجود مطلقات أو كليات أخلاقية، لذا تسمى أيضاً بالعلمانية الإنسانية وهي إفراز للتصادم بين الفكر الوصفي الذي مثله فلاسفة عصر النهضة والفكر الكنسي[13].

أما النوع الآخر فهي:

- **العلمانية الشاملة:** من بناة الفكر الالحادي المنكر لوجود الله واعتباره مجرد وهم خلقه الإنسان في حالات خاصة، وبالتالي فهذه العلمانية تطرح على اعتبار أنها تمثل رؤية شاملة للواقع ترتكز على البعد المادي للكون وأن المعرفة المادية هي المصدر الوحيد للاخلاق، وأن الإنسان يغلب عليه الطابع المادي لا الروحي، وتُعرف أيضاً بالعلمانية الطبيعية (المادية). وعدها بعض الباحثين تفسيراً لما يطلق عليه بهيمنة الدولة على الدين أو العلمانية الطبيعية المادية نسبة للمادة أو الطبيعة[14].

واستناداً لما تقدم ذكره، فإن العلمانية بمعناها العام فصل الدين عن الحياة أو الدولة، أو الخاص فصل الدين عن السلطة السياسية، هي من بناة الفكر الغربي في عصر التنوير الذي ساد المجتمعات الاوربية في مزاولة سلطتهم السياسية، والاطوار التي مرت بها العلمانية في مرحلة التحديث، وأول نشؤها وحتى اتساع مفهومها للإشارة إلى المعنى اللاديني وارتباطها بالدولة القومية فكرة غريبة عن واقع العالم العربي الإسلامي فطبيعة نظام الحكم في الدولة الاسلامية مغايرة تماماً عن نظام الحكم في أوربا في العصور الوسطى، فالحاكم لا يستمد سلطته من نظرية الحق أو العدل الالهي كما سادت في أوربا وإنما يستند إلى الشريعة الإسلامية ومدى التزامه بتطبيق هذه الشريعة استناداً إلى تدستور المسلمين المتمثل بالقرآن الكريم، ومراعاة حقوق العباد.

المبحث الثاني

الإتجاه الرافض للعلمانية في الفكر الإسلامي

تزامن ورود العلمانية في المفاهيم الفكرية الإسلامية مع بداية الغزو الفكري منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر. ولاقت صداها الواسع عندما بدأت الدولة التركية في عهد "اتاتورك" بتطبيق العلمانية واستبدال مظاهر الخلافة العثمانية، ثم بدأت شيئاً فشيئاً تغزو العالم العربي والاسلامي وساعدت على هذا الغزو عدة عوامل منها[15]:

1- **السياسية:** وجود الاحتلال الغربي لأغلب الدول العربية والإسلامية وانعكاس هذا الاحتلال على مظاهر الحياة السياسية والنظام السياسي في تلك الدول.

2- **الثقافية:** الهجرات الفكرية الثقافية والتغريب الثقافي ونقل التجارب الغربية ومظاهر الحياة المدنية للعالم العربي والاسلامي سواء عن طريق الاصدارات أو الكفاءات العلمية الوافدة، أو وسائل الاعلام وغيرها[16].

3- **العقائدية:** التراجع الديني الذي أصاب الأمة الإسلامية وانحراف كثير من المسلمين عن العقيدة السليمة[17].

4- **الحضارية:** والنكوص الذي أصاب العالم العربي والإسلامي يقابله التطور العلمي والتقني الهائل للعالم الغربي، الأمر الذي جعل العديد من المفكرين يعيدون النظر في أساليب الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية وكان لسان حالهم يقول: "الغرب الذي تخلى عن دينه، انظروا التقدم الذي حظي به"[18].

مقابل التخلف الحضاري الذي اصاب المجتمع حالة من الركود الفكري وتأخر تقني قابله حالة من التقدم العلمي التكنولوجي الغربي في كافة مجالات الحياة- على حد قولهم-.

يمثل الاتجاه الرافض للعلمانية، أغلب الحركات الاسلامية ومفكري الجيل الاول من هذه الحركات الاخوان المسلمون التي بنت نفسها على أساس الشريعة الإسلامية واستلهام نصوصها في المنهج الاصلاحي الذي انتجته (جماعة الأخوان) فهي على لسان مؤسسها ومرشدها الأول حسن البنا تنحو هذا المنحى والذي ذكر صراحة "إن دعوتهم دعوة اسلامية محمدية قرآنية"[19]. "والإسلام عبادة وقيادة ودين ودولة وروحانية وعمل، وطاعة وحكم"[20].

والجماعة الاسلامية في الهند التي انشأت في عام 1941، بزعامة أبي الأعلى المودودي الذي حرص بدعوته للرجوع إلى القانون الإسلامي الذي شرع لكل جوانب الحياة والتي تهدف (الشريعة) لتأسيس حياة الإنسان على الصفات الحميدة والفضائل وتنقيتها من الرذائل لذا فإن الإسلام محور الحياة الانسانية الاسلامية وآصر بين دائرتي "النشاط الانساني- والمادي لوجود مصدر تشريعي مشترك ومترابط[21]، فأي انفصال بينهما سيؤدي حتما إلى الاضطراب والصراع وفي النهاية إلى كارثة على حد قول المودودي"[22].

والمفكرون أمثال حسن البنا، أبي الأعلى المودودي، سيد قطب الذي أيد موقف البنا، والمودودي في ارتباط الشريعة الإسلامية بالحياة، بل أكثر من ذلك دعوته للرجوع إلى حاكمية الشريعة[23]، مقرراً أن الإسلام دين ودولة وأنه منهج حياة كاملة ففيه الحلول لمعضلات الحياة كافة.

ومن المفكرين المعاصرين الرافضين للعلمانية الندوي الذي أشار إلى أن فصل الدين عن السياسة نتيجة مؤداها انحطاط المسلمين[24]، وكذلك محمد باقر الصدر الذي أصل غائية الدولة في الإسلام للسير بالإنسان نحو الله[25]، متفقاً بهذا الشأن مع سابقيه ولاسيما مع سيد قطب بدعوته للحاكمية واعتبار ان الله مصدر التشريع ومصدر السلطة السياسية[26]. وكذلك نجد عبد القادر عودة الذي يماثل سابقيه في الدعوة إلى الرجوع للاسلام والعرى الوثيقة بين الإسلام والحياة ففي كل مفصل من مفاصل الحياة نتبين تنظيم الشريعة الإسلامية لها أن من خلال النص القرآني أو النبوي أو التاريخ الإسلامي فهو يؤكد صراحة- عودة- على ذلك بقوله: "(الإسلام يقيم شؤون الدنيا كلها على أساس من الدين ويتخذ من الدين سنداً للدولة ووسيلة لضبط شؤون الحكم وتوجيه الحكام والمحكومين، والدولة المثالية في الإسلام هي الدولة التي يقيم أمور الدنيا بأمر الدين، فهو ضروري للدولة، والدولة ضرورة من ضرورات الدين فلا يقام الدين بغير الدولة"[27]. فهو يعلن بثبات حقيقة مفادها ان تأطير الإسلام للدولة والإعلان بايمان وثقة التفاعل بين الشريعة والدولة وليس كما في أوربا اذ كان الدين المسيحي يوظف لخدمة الحاكم فتدخل الكنيسة في الاحداث والدولة للدفاع عن مبادئها وتحقيق اهدافها المدنية، بقوله: "ليس من الإسلام سلطة دينية وسلطة مدنية يتنازعان الحكم والسلطان كما في أوربا إنما في الإسلام سلطة واحدة تجمع شؤون الدنيا والدين"[28]. كما كان سائداً في عهد الرسول (ﷺ) فهو في ذات الوقت كان قائداً دينياً وسياسياً في آن واحد وكذلك الخلفاء (رضي الله عنهم) من بعده.

في هذا السياق جاءت المحاولات الفكرية العديدة الباعثة على التوجه الديني واستلهام روح الشريعة الاسلامية وتوظيفها في المجال السياسي والتأكيد على النصوص الدينية السياسية، فالعلاقة بين الدين والدولة في نصوص الاتجاه الرافض، علاقة ايجابية من حيث ارتباط الدولة بالدين إذا ما كانت غاية الدولة التعاون بين الناس وتنظيم العلاقات بينهم فضلاً عن عَدَّ الدين "من أكبر المؤثرات في قيام المجتمعات وبناء الحضارات فهو بذلك عنصراً اساسياً لقيام الدولة ونجاحها وأداء رسالتها"[29].

احتدم الجدال في الفكر الإسلامي حول إشكالية الدين والدولة فهؤلاء الرواد حسموا موقفهم الفكري تجاه العلمانية وان الإسلام يمثل دين ودولة معاً، وهناك إقرار علني عند أغلب مفكري هذا الجيل بالترابط بين الدين والدولة عند خطابهم الفكري، لأن الإسلام دولة عقيدة[30]، وبالتالي فإن جدلية العلاقة بينهما اتضحت أبعادها لاحقاً بعد فسح المجال للتأويلات والتفسيرات المفضية إلى الاندماج الوثيق بين الإسلام والدولة، حيث ان الدولة الاسلامية في التاريخ الإسلامي ما قامت إلا لحماية الرسالة الإسلامية، وهو المرتكز الذي تستند إليه أغلب الحركات الاسلامية المعاصرة في توجهها السياسي وسعيها للحصول على السلطة لحماية الشريعة الاسلامية، في هذا السياق جاءت المحاولات الفكرية العديدة الباعثة على التوجه الديني واستلهام روح الشريعة الاسلامية وتوظيفها في المجال السياسي والتأكيد على النصوص الدينية السياسية.

فالعلاقة بين الدين والدولة في نصوص الاتجاه الرافض، علاقة ايجابية من حيث ارتباط الدولة بالدين إذا ما كانت غايتها التعاون بين الناس وتنظيم العلاقات بينهم اضافة إلى عد الدين من أكبر المؤثرات "في قيام المجتمعات وبناء الحضارات فهو بذلك عنصراً اساسياً لقيام الدولة ونجاحها واداء رسالتها"[31].

وفي تصور هذا الاتجاه الرافض أن العلمانية ترمى إلى عزل المادي عن ما هو روحاني وتقتصر على الممارسات اليومية المادية بعيداً عن التحكيم الديني وتفضي بالتالي إلى انهيار المجتمعات الإسلامية خلقياً واجتماعياً وثقافياً إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي حدا بظهور التيار (الاصولي) المطالب بالعودة للاسلام لأنه يقدم الحلول لجميع المشاكل الخاصة بالشؤون الدنيوية بغض النظر عن الفترات الزمنية، فمن هنا رفض الفكر الإسلامي العلمانية (اللادينية).

وبعبارة أخرى ان الإسلام يقوم على ركيزتين اساس مادي يمثله هذا العالم الملموس وما يحتويه، وأساس روحي يؤمن بأن هذه الدنيا ليست الحياة كلها: "فالإنسان كان موجوداً قبل أن يولد وسيظل موجوداً بعد أن يموت"[32].

فقد كانت ظروف الديانة المسيحية– بعدما أدخل عليها من تحريف– تسمح بوجود العلمانية[33]. كما أن الإسلام يرفض فكرة الكهنوت وأي صورة من صور الحكم الديني الثيوقراطي. فلو نظرنا إلى الأسس التنظيمية لجماعة الاخوان المسلمين مثلاً لرأينا هذا التوجه الفكري لديهم منذ بداية نشأة الجماعة، فكان فكرهم مستند الى[34]:

- إن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها.

- إن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان.
- قيام دولة اسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام وتطبيق نظامه الاجتماعي وتعلن مبادئه وتبلغ دعوته[35].

وفي رأي لمفكر آخر يسير على ذات نهج المرشد الأول لجماعة الاخوان المسلمين (حسن البنا)، يذكر ان: "القيادة العالمية التي هيأتها البعثة المحمدية يجب أن تسود فهي صالحة لكل زمان وفيها عوض عن كل قيادة، وهي القيادة التي تشمل جميع أنواع القيادة والسيادة، وكانت البعثة المحمدية فاتحة هذا العهد الجديد في تاريخ أمتكم وفي تاريخ العالم جميعاً"[36].

وفي موضع آخر يذكر الندوي بالقول: إن ظروف أوربا الجاهلية مغايرة تماماً عن ظروف الشرق الإسلامي وطبيعة الرسالة الاسلامية فظهرت العلمانية عندهم بناءً على ظهور الدولة القومية، بعد أن كانت أوربا مجتمعة تحت لواء الدين النصراني الذي طغى على العصبية القومية الأوربية وبعد انحسار النصرانية قويت العصبية القومية والوطنية وظهور الدول القومية[37].

المبحث الثالث

الاتجاه المؤيد لتبني العلمانية

يمثل هذا الإتجاه رواد الفكر العربي النهضوي الذين درسوا في باريس ومنهم رفاعة الطهطاوي والذي اعجب بالنهضة الغربية وقام بدراستها مقارنةً مع واقع الدول العربية والاسلامية في مؤلفه "تلخيص الابريز في زيارة باريز"، وخير الدين التونسي، والمؤرخ عبد الرحمن الجبرتي. وحسن العطار.

تَمثل هؤلاء المدنية الغربية اثناء الاحتلال الفرنسي لمصر محاولين التقريب بين العلم والدين وتأويل علم الكلام بحيث يحرر المجتمع الإسلامي من قيود التراث! وتبعه تيار ليبرالي واكثر راديكاليه في تأويل القيم الانسانية تزعمه علي عبد الرازق في كتابه: "الإسلام وأصول الحكم" الذي حذر فيه من مغبة الخلط بين السياسة والدين وليلغى السياسة من الإسلام في النهاية[38].

وخالد محمد خالد في كتابه "من هنا نبدأ" وما لبث ان تراجع عنه في سنوات لاحقة مؤلفاً "الدولة في الإسلام"، وطه حسين، وسلامة موسى.

بعبارة أخرى نستطيع تحديد الدعوات العلمانية في الحياة العربية الاسلامية التي تزامنت مع بداية القرن العشرين ونهاية الدولة العثمانية فكانت ريادتها في تركيا الاتاتوركية، والتي حاولت تبديل مظاهر الحياة الاسلامية من خلال[39]:

1- إنهاء الخلافة العثمانية باعتبار الرابطة للمسلمين، وتفتيت الوحدة الإسلامية والدعوات القومية الناهضة على انقاضها.
2- محاربة اللغة العربية واستبدالها باللغة التركية وبالحروف اللاتينية.
3- محاربة وإلغاء الشعائر الدينية مثلاً الحجاب ورفع الاذان في المساجد.

أما في مصر فكانت اثرها ابلغ لما لمصر من مكانة إستراتيجية ولوجود الأزهر فيها كذلك. وانقسمت الاتجاهات الداعية للعلمانية على إتجاهين: الأول إتجاه ثقافي اجتماعي مثله طه حسين، سلام موسى، رفاعة الطهطاوي. والثاني إتجاه سياسي ديني، علي عبد الرازق، وفي الجزائر الشيخ عبد الحميد بن باديس*.

حاولت هذه الانتلجنيسيا- النخبة المثقفة- إدماج الأفكار الليبرالية والعلمانية الغربية في البناء الفلسفي للإسلام وتشكيل مواءمة جديدة، والتفرقة بين المعاملات والعبادات فكانت الاساس لوضع العلمانية في البيئة العربية الاسلامية وتعني "ان المسائل الزمانية تأتي تحت الرؤية الانسانية ولهذا ينبغي إعمال الاجتهاد في حلها، اي البرهان الانساني والمبدأ المرشد في الاجتهاد وهو رفاهية البشر"[40].

فأبرز الاتجاهات المتبنية للعلمانية هي التيارات الليبرالية القومية التي انقسمت إلى فئتين: الاولى رافضة للدين وهذه متأثرة بالمفاهيم والافكار الغربية، والثانية: مقتبسة للدين الإسلامي لأنه يمثل حضارة وثقافة وتراث ضخم أَغنى الحياة الانسانية بصنوف المعرفة والعلم[41].

وضمن هذا الإطار الفكري يشدد أصحاب هذا الاتجاه على أن لا وجود للانفصال التام بين شؤون الدين والدنيا وليس هناك من تطابق، كما كان معمولاً في أوربا وتدخلات البابا في تنصيب الملوك ويكون الحكم كله بيد الكنيسة ففي التصور الإسلامي وفق هذه الرؤية الموازنة بين الدين والدنيا وبدون شك أن هذا الاتجاه يحدد المقابلة والمساواة بين الدين واللادين أو بين الدنيا والآخرة بمعنى رفضه التام لهذه المقابلة[42].

لقد اضحت العلمانية سائدة بالفعل في الوطن العربي ومنذ عشرات السنين لاسيما في اقطار المغرب العربي والتي هزت البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتجذرة

في التراث الاسلامي. ومن الحجج التي أوردها دعاه التغريب ما يختص بالقضايا المعيارية (الاخلاقية) التي تستند إلى مسلمة هي:

إن مفهوم "الله" مفهوم معياري ففي الإسلام يوجد إله واحد ويلزم تحديد المعايير الصحيحة للتمييز بين الخير والشر، والصواب والخطأ للدلالة على امكانية معرفة ان الله عز وجل موجود[43]. وهذا يدل على أن الاخلاق سابقة للدين من الوجهة التاريخية.

والنقطة المهمة في هذا المجال هي: أن العالم الغربي التجريبي يوصف بأنه مادي فهو يتعارض مع روحانية الاسلام، من جهة ثانية افرز العلم والتكنلوجيا الغربية مظاهر التفكك الأسري والإنحلال مما شكل باعثاً للابتعاد عن هذا الطريق من قبل بعض المفكرين المسلمين والاحتفاظ بالقيم الإسلامية، وعدم تجاهل الاعتبارات الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى حصول تغيير بين المواقف الاسلامية فمن ناحية نأى المسلمون عن العلم الغربي ولجأوا إلى العلم الإسلامي البديل والمختلف (كما مثله تيار الاصولية).

ومن ناحية ثانية طالب المصلحون بالتزود والاستفادة من هذا العلم ليتسنى للمسلمين الوقوف بوجه التيارات الفكرية المناهضة لهم[44].

لذا طالب بعض الكتاب بتغيير انماط الحياة وليس تغيير انماط الفكر[45]، لينسجم مع التطورات وتخليص (المجتمع الإسلامي) من الأزمات التي يعيشها وحسم التناقض والصراع اللذان يعتريانه.

إن الفكر السياسي الإسلامي لم يصبه الجمود إلا مع فكر الأقليات التي تسترت خلف مفهوم الوحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين، فضلاً عن طبيعة المشتغلين بالفكر السياسي الإسلامي (البعض من الحركات الاسلامية) إذا لم يقدر لهم تدارس الحضارات الكبرى، إلى جانب الجمع بين المفاهيم الاسلامية التقليدية ومنهاجية التحليل العلمي المعاصر وامكانياته التي لا حدود لها[46].

وبتتابع المراحل التي وردت بها العلمانية في الفكرين الليبرالي والاشتراكي نلاحظ عدم التوازن في تأكيدهما على جانب واحد دون الاخر، فالغرب ركز على الفرد وعمل على تحريره من كل القيود الاخلاقية والسياسية، في حين أن الاشتراكية ألحت على التنظيم الاجتماعي وعدها العامل الأول والأخير في الحركة البشرية، وفي كلتا الحالتين النتيجة واحدة هي الضياع والتشتت والازدواجية وانعدام التخطيط الدقيق لبناء علاقة انسجام وتوافق بين الفرد والمجتمع.

فمن هذا المنطلق ظهرت دعوات محذرة من شطط المادية الغربية وانحرافاتها في اللامبالاة والتي ستؤول حتما إلى الانحدار والانهيار، فتجرد الفرد وخواؤه الروحي في الغرب يتزايد طردياً مع التقدم والمدنية فباتت أفكار المناهضين تصدع بسلبياتها مؤكدة على وجوب الحيد عن هذا الطريق، فكولن ولسن أشار في كتابه "اللامنتمي" إلى الدول والحضارات الوضعية كثيراً ما تعاني السقوط من الداخل في اعقاب تدهور يصيب الإنسان في ذاته[47]، وكذلك الدكتور الكسيس كارليل في: "الانسان ذلك المجهول"، وازوالد شبنجلر في مؤلفه: "تدهور الحضارة الغربية"، مبيناً الجنوح المادي الذي تعانيه الحضارة الغربية والمنعكس على الفرد[48].

ولم تتوقف مناداة المفكرين المعاصرين للاخذ بالعلمانية بل تمادت اكثر بعد إنحسار المد القومي وظهور تيار الصحوة الاسلامية والتطرف الديني.

فالمتابعة البسيطة لمكونات الخطاب العلماني بمختلف تيارات الفكر العربي والاسلامي تظهر بوضوح ان هناك عدم اتفاق بشأن جزئيات العلمانية، وورودها للفكر العربي الإسلامي بقيمه وضوابطه فطبيعة الحال أن هؤلاء المفكرين يطرحون الموضوع بموجب محددات ثقافية ونفسية وتاريخية تجعله يتخذ موقفه بشأن العلمانية الجزئية أو العلمانية الشاملة بحسب ما اوردناه سلفاً على سبيل المثال يصف د. فؤاد زكريا العلمانية بقوله هي: "فصل الدين عن السياسة بدون مجالات الحياة الاخرى، وفي الوقت ذاته يرفض سيطرة الفكر المادي النفعي ويضع مقابل المادية (القيم الإنسانية المعنوية)"[49]، ويتفق معه بشكل مقارب المفكر الاشتراكي المصري د. حسن حنفي، الذي يرى ان العلمانية هي فصل الكنيسة عن الدولة وهي رؤية كاملة للكون تطغى على جميع مجالات الحياة. وينحى إلى أبعد من ذلك بالقول: إن الإسلام دين علماني وفقاً لخصائصه الآتية بحسب رأي حنفي: "عدم وجود مؤسسات وسيطة في الإسلام فعلاقة المسلم مباشرة مع خالقه عبر الفرائض وأركان الإسلام الأخرى ولذلك فالمسلم مسؤول عن تصرفاته بموجب الاحكام الشرعية الخمسة التي تحدد طبيعة هذه التصرفات"[50].

وإذا اتفقنا ان الإسلام حقيقة لم يعرف الوسطاء في العبادة وأن الفرد المسلم مسؤول عن تصرفاته (البالغ العاقل) ومحاسب عليها، فإن احتمالية القبول بالعلمانية مفهوم احادي وفقاً لهذه النظرة، لأن القضايا المعيارية التي تعتمدها العلمانية تستند إلى تحديد السلطة التشريعية والقانون المطبق.

بكلمة أخرى ان الجدال الفكري بين العلمانيين والتيار الأصولي الرافض للعلمانية يتخذ من مفهوم (الحاكمية) الباعث الاساس في تحديد المعايير الصحيحة للتمييز بين العلمانية والدين.

فمفهوم الحاكمية وحسبما وردت في النصوص الإسلامية المعاصرة، يعني تحكيم شرع الله وجعل الشريعة الاسلامية هي مصدر السلطة وتفعيل سيادتها، وقد ظهر هذا المفهوم بادئ الأمر عند أبو الأعلى المودودي وما لبث أن اتسع نطاق مدلوله الفكري لاسيما بعد مناداة (سيد قطب) بتعميمه[51].

نستنتج مما سبق أن الهوه الفكرية بين تيار العلمانيين والاسلاميين اتسمت بين المد والجزر تؤطرها الظروف الفكرية المحيطة بهذا أو ذاك ففي فترة ما تميل العلمانية إلى الفتور النسبي مقابل تأجج التيار الاصولي الاسلامي، وازداد نطاق هذا التناوب خاصة بعد تنامي الشعور الإسلامي والتيار الاصولي وإسهامه في التعاطي مع القضايا الدولية لاسيما بعد احداث الحادي عشر من أيلول عام 2001.

الأمر الذي حدى ببعض الكتاب للدعوة إلى تفكير عن عصرنة الدولة الاسلامية كما يجب ان تكون لا كما كانت في التاريخ[52].

فمن الطروحات الفكرية التي حاولت التوفيق بين الجانبين المادي والروحي تظهر دعوات (بعض المفكرين الإسلاميين) للرجوع إلى الإسلام وصياغة نموذج اسلامي متواكب مع متطلبات العصر، فافلاس الايدلوجية السياسية ارتبط بظواهر عديدة عانى منها المجتمع المعاصر لعدم وجود ايدلوجية متكاملة وعلى هذا الاساس يقدم الحل الإسلامي في بناء الدولة الاسلامية، لكن تطبيق هذا الحل يجابه بعقبات وشكوك حول امكانية تنفيذه[53]، في حين أن بناء الدولة على اسس لا دينية إلى جانب القيم الانسانية التي جاء بها الإسلام افضل من الطرح السابق، والاستفادة من التراث والمعاصرة معا[54]، والبعض الآخر صاغ مشروعه النهضوي التحديثي بالاعتماد على عناصر الثقافة القومية والارتقاء بالانسان العربي[55].

في حين آخر عوّل آخرون على بلورة القيادة السياسية والتنظيم السياسي[56].

الهوامش

(1) د. أحمد علي أحمد محمد، العلمانية في الفكر القومي العربي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص6.

(2) المصدر السابق، ص8.

(3) The New Encylopedia Britannica. vol. IX (USA: Helen Hemeng publisher, 1974), p. 19.

(4) منير البعلبكي، موسوعة المورد، ج9، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1983)، ص17.

(5) د. محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص108.

(6) عبد الله لحود، في العلمانية والديمقراطية، ط1، (بيروت: دار النضال، 1992)، ص45.

(7) د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص179.

(8) د. صابر طعيمة، اخطار الغزو الفكري على العالم الاسلامي، (بيروت: دار الكتب، 2004)، ص215.

(9) المصدر السابق، ص211.

(10) د. غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص178.

(11) د. مراد وهبة، (الاصولية والعلمانية في الشرق الاوسط المعاصر)، مجلة المنار، العدد (49) 1989، ص94.

(12) د. عبد الوهاب المسيري (العلمانية)، نت، اسلام اون لاين، 2002/9/23، ص1.

(13) المصدر السابق، ص1.

(14) د. عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق، ص ص2-3.

(15) عرض كتاب الجاهلية الحديثة أو مايسمى بـ(العلمانية)، نت، إسلام اون لاين، 2002/9/23، ص4.

(16) د. أمان قحيف، "الدور المنوط بالفكر الإسلامي في زمن العولمة"، في: الإسلام وقضايا العصر، ط1، (دمشق: دار طلاس، 2003)، ص73.

(17) د. جهاد الحسني، الفكر العربي الإسلامي، دراسة في أبرز الاتجاهات، ط1، (بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1993)، ص291.

ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر: د. حسان محمد حسان وسائل مقاومة الغزو الفكري للعلم الاسلامي، (السعودية: رابطة العالم الاسلامي، 1981) ص ص66-78.

[18] محمد أبو يحيى وآخرون، الثقافة الاسلامية، ثقافة المسلم وتحديات العصر، ط4، (عمان: دار المناهج، 2003)، ص ص254-255.

[19] حسن البنا، مذكرات الدعوة الداعية، ط3، (بيروت: المكتب الاسلامي، 1974)، ص141.

[20] المصدر السابق، ص141.

[21] ابو الاعلى المودودي، القانون الاسلامي، ط1، (بغداد: دار النذير، 1962)، ص33.

[22] المصدر السابق، ص23.

[23] انظر: سيد قطب، معالم في الطريق.

[24] ابو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط4، (الكويت: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، 1978)، ص190.

[25] د. حسن سعد، الاصولية الاسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص422.

[26] المصدر السابق، ص423.

[27] عبد القادر عودة، المال والحكم في الاسلام، ط1، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1979)، ص ص106-107.

[28] عبد القادر عودة، الإسلام واضاعنا القانونية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979)، ص142.

[29] د. مصطفى السباعي، الدين والدولة في الاسلام، (بيروت: دار ابن حزم، 2010) ص2.

[30] تركي علي ربيعو، الحركات الاسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، ط1، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص ص171-172.

[31] مصطفى السباعي، الدين والدولة في الإسلام، (بيروت: دار ابن حزم، 2010)، ص172.

[32] علي طنطاوي، تعريف عام بدين الاسلام، ج1، ط10، (دمشق: دار الفكر، 1984)، ص31.

[33] المصدر السابق، ص306.

[34] د. زكريا بيومي، الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948، ط1، (مصر: مكتبة وهبة، 1979)، ص90.

[35] د. زكريا بيومي، ص91.

[36] ابو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين: مصدر سبق ذكره، ص ص422-423.

[37] المصدر السابق، ص ص278-279.

[38] فهمي هويدي، القرآن والسلطان، هموم اسلامية معاصرة، ط1، (بيروت: دار النفائس، 1982)، ص 135

[39] هشام أبو تمرة وآخرون، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، ط1، (بيروت: دار الانماء العربي، 1988)، ص ص341-345.

* يذكر ان الشيخ بن باديس كان ينوي بقوله لا شأن لرجال الدين بالسياسة: رفع يد الاحتلال الفرنسي ومنعه من التدخل في جمعية العلماء الجزائرية مثله مثل الشيخ علي عبد الرازق الذي قصد بدعوته تلك عام 1925 منع تعيين الملك فؤاد خليفة للمسلمين. انظر هويدي، مصدر سبق ذكره، ص124.

(40) د. مراد وهبة، مصدر سبق ذكره، ص89.

(41) طارق البشري، الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية والإسلام، ط1، (بيروت: دار القلم للنشر، 1988)، ص391.

(42) هويدي، مصدر سبق ذكره، ص133.

(43) د. وهبه، مصدر سبق ذكره، ص92.

(44) أحمد زكي وآخرون، العرب والحضارة الحديثة، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1951)، ص ص34-37.

(45) د. طريف الخالدي، دراسات في تاريخ الفكر العربي الاسلامي، ط2، (بيروت: دار الطليعة، 1980)، ص13.

(46) د. حامد ربيع، "الاسلام وظاهرة التجديد السياسية"، مجلة قضايا دولية، ع 304، 30 أكتوبر 1995، ص 27.

(47) د. عماد الدين خليل، تهافت العلمانية، (بيروت: دار الرسالة، 1975)، ص ص211-212.

(48) المصدر السابق، ص45.

(49) د. المسيري، مصدر سبق ذكره، ص2.

(50) المصدر السابق، ص2.

(51) لمزيد من التفاصيل، انظر هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ص138-145. وكذلك انظر د. عماد الدين خليل، مصدر سبق ذكره، ص ص59-66.

(52) الربيعو، مصدر سبق ذكره، ص192.

(53) د. محمد عابد الجابري، الدين والدولة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص208. وكذلك: الربيعو، مصدر سبق ذكره، ص268.

(54) الربيعو، مصدر سبق ذكره، ص271.

(55) د. معن زيادة، معالم على تحديث الفكر العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد (115)، تموز، 1988، ص240.

(56) د. حسن صعب، تحديث العقل العربي، ط3، (بيروت: دار القلم، 1973)، ص230.

المصادر

1. أبو الاعلى المودودي، القانون الاسلامي، ط1، (بغداد: دار الندي، 1962).
2. أبو الحسن الندوي، ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، ط4، (الكويت: الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات الطلابية، 1978).
3. أحمد زكي وآخرون، العرب والحضارة الحديثة، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1951).
4. د. أمان قحيف، "الدور المنوط بالفكر الإسلامي في زمن العولمة"، في: الإسلام وقضايا العصر، ط1، (دمشق: دار طلاس، 2003).
5. تركي علي ربيعو، الحركات الاسلامية في منظور الخطاب العربي المعاصر، ط1، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2006).
6. د. جهاد الحسني، الفكر العربي الإسلامي، دراسة في أبرز الاتجاهات، ط1، (بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1993).
7. د. حسان محمد حسان وسائل مقاومة الغزو الفكري للعلم الاسلامي، (السعودية: رابطة العالم الاسلامي، 1981).
8. حسن البنا، مذكرات الدعوة الداعية، ط3، (بيروت: المكتب الاسلامي، 1974).
9. د. حسن سعد، الاصولية الاسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
10. د. حسن صعب، تحديث العقل العربي، ط3، (بيروت: دار القلم، 1973).
11. د. زكريا بيومي، الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928- 1948، ط1، (مصر: مكتبة وهبة، 1979).
12. د. صابر طعيمة، اخطار الغزو الفكري على العالم الاسلامي، (بيروت: دار الكتب، 2004).
13. طارق البشري، الخلف بين النخبة والجماهير إزاء العلاقة بين القومية والإسلام، ط1، (بيروت: دار القلم للنشر، 1988).
14. د. طريف الخالدي، دراسات في تاريخ الفكر العربي الاسلامي، ط2، (بيروت: دار الطليعة، 1980).
15. عبد القادر عودة، الإسلام واضاعنا القانونية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979).
16. عبد القادر عودة، المال والحكم في الاسلام، ط1، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1979).
17. عبد الله لحود، في العلمانية والديمقراطية، ط1، (بيروت: دار النضال، 1992).
18. علي طنطاوي، تعريف عام بدين الاسلام، ج1، ط10، (دمشق: دار الفكر، 1984).

19. د. عماد الدين خليل، تهافت العلمانية، (بيروت: دار الرسالة، 1975).
20. د. غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988).
21. فهمي هويدي، القرآن والسلطان، هموم اسلامية معاصرة، ط1، (بيروت: دار النفائس، 1982).
22. محمد أبو يحيى وآخرون، الثقافة الاسلامية، ثقافة المسلم وتحديات العصر، ط4، (عمان: دار المناهج، 2003).
23. د. محمد عابد الجابري، الدين والدولة وتطبيق الشريعة، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص108.
24. د. محمد عابد الجابري، الدين والدولة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
25. د. مصطفى السباعي، الدين والدولة في الاسلام، (بيروت: دار ابن حزم، 2010).
26. د. معن زيادة، معالم على تحديث الفكر العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد (115)، تموز، 1988.
27. منير البعلبكي، موسوعة المورد، ج9، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1983).
28. هشام أبو تمرة وآخرون، المعرفة والسلطة في المجتمع العربي، ط1، (بيروت: دار الانماء العربي، 1988).

ثانياً: البحوث والمقالات:

29. د. حامد ربيع، "الاسلام وظاهرة التجديد السياسية"، مجلة قضايا دولية، ع 304، 30 أكتوبر 1995.
30. د. مراد وهبة، "الاصولية والعلمانية في الشرق الاوسط المعاصر"، مجلة المنار، العدد (9)، 1989.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

31. د. أحمد علي أحمد محمد، العلمانية في الفكر القومي العربي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.

رابعاً: شبكة الانترنت:

32. د. عبد الوهاب المسيري (العلمانية)، نت، اسلام اون لاين، 2002/9/23.
33. عرض كتاب الجاهلية الحديثة أو مايسمى بـ(العلمانية)، نت، اسلام اون لاين، 2002/9/23.

خامساً: الكتب باللغة الانكليزية:

34. The New Encyclopedia Britannica vol. IX (USA: Helen Hemeng publisher, 1974).

Secularism Atitude in the Arabic, Islamic ideology

Abstract:

Secularism is to establish life on a non- religious base. In its political side. Secularism means the non- religious aspect. It doesn't refer to its connection with science or the worldly aspects, as the word "Secularism" shows.

In its relation with religion, it has a passive relation basically aiming to oust religion away from the political, economical, social and intellectual aspects of life.

Secularism shows variation in its attitudes according to the ideological orientations. It is the refusal side according to the Islamic movements, and the ideologies of contemporary thinkers like "Al- Banna", "Al- Modoodi" and "Mohammed Baker Al- Sadr".

Secularism doesn't take the non- allied side towards Islam and it cant be. It is impossible, as Islam if facing secularism in all tangible and intellectual aspects of humanity life. This argument is confirmed as the Islamic law is valid for any age of time.

The features that qualified Islamic law to take such position are:

- Islamic law implies many ethical standards.
- It sovereigns the ages of the Islamic nation.
- The Islamic law is a factor that gathers Arab majority and non- Arab minorities.

The supporting atituede of secularism, which is represented by liberal trends, sees that supporting secularism is coming from cultural and historical borders, these trends are giving evidence saying that a combination of religious and secular authorities leads to tyranny and backwardness. In their opinion, acceptance of secularism in the Arabic Ideology is the way to reach rationality, equity, and freedom.

The political Islamic Ideology and the liberal trends, do not differ from each other necessarily in their social goals they are aiming to. But they can differ in their ideologies background in respect to the religion position in life and universe. And if the Islamic ideology- the refusal attitude- is dealing with secularism from an ideological, cultural perspective in which religion is the core, the supporting attitude- liberal trends- is dealing with religion as it is just a relation ship between the human being and his creator "God". But this attitude is aiming to establish life according to standards of justice, consolidation equity and freedom.

The research consists of three chapters:

The first dealt with the definition of the term "Secularism" and the raise of this ideology the second chapter dealt with the trend which refuses secularism and the third one dealt with the trend supporting it. Then dealt with the trend supporting it. Then the research ended with the conclusion.